مع تقييد الفتح بما عاقد واسلام الامة
بالقبلية والبعدية المذكورتين من زيادتي

كتاب الجزية تطلق على العقد
وعلى المال الملتزم به وهي مأخوذة من الجزاء
لكفنا عنهم وقيل من الجزاء بمعنى القضاء قال تعالى
واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تقضي
والاصل فيها قبل الاجماع اية قاتلوا الذين لا يؤمنون
بالله وقد اخذها النبي صلى الله عليه وسلم
من مجوس هجر وقال سنوا بهم سنة اهل الكتاب
كما رواه البخاري ومن اهل نجران كما رواه ابو داود
والمعنى في ذلك ان في اخذها معونة لنا واهانة
لهم وربما يحملهم ذلك على الاسلام وفسر
اعطاء الجزية في الاية بالتزامها والصغار بالتزام
احكامنا اركانها خمسة عاقد ومعقود له
ومكان ومال وصيغة وشرط فيها اي
في الصيغة ما مر في شروطها في البيع من نحو
اتصال القبول بالايجاب وعدم صحتها
موقتة او معلقة وذكر الجزية وقدرها كالثمن
في البيع فتغيير في ذلك افسد مما عبر به وهي اي
الصيغة

الصيغة ايجابا كاقركم او اذنت في اقامتكم
بدارنا مثلا على ان تكفوا عنا جزية وتنقادوا
لحكمنا الذي تعتقدون تحريمه كزنا وسرقة دون
غيره كشرب مسكر ونكاح مجوس محارم وذلك
لان الجزية والانقياد كالعوض عن التقرير فيجب
ذكرهما كالثمن في البيع وقبولا نحو قبلنا ورضينا
وعلم من اشتراط ذكر الانقياد انه لا يشترط
ذكر كف لساعم عن الله تعالى ورسوله صلى الله
عليه وسلم ودينه لان في ذكر الانقياد غنية
عنه ويستثنى من منع صحة التاقيت السابق
ما لو قال اقركم ما شئت لان لهم بذا العقد
متى شاؤا فليس فيه الا التصريح بمقتضى العقد
بخلاف الهدنة لا تصح بهذا اللفظ لانه يخرج
عقدها عن موضوعه من كونه موقتا الى مما
يحتمل تاييده المنافي لمقتضاه وصرورة كافر
وحد بلوغنا في قوله دخلت لسماع كلام الله
تعالى او رسوله او بامان مسلم فلا تتعرض له
لان قصد ذلك يؤمنه والغالب ان الحربي
لا يدخل بلادنا الا بامان فان اتهم حلف لزوما

Copyright © King Saud University